حمد تشيد بالرعاية الرئاسية لتنفيذ الإستراتيجية الوطنية للطفولة والشباب

صنعاء / سبأ :

اشادت وزير الشئون الأجتماعية والعمل الدكتورة امة الرزاق علي حمد بالحرص الذي تبديه القيادة السياسية ممثلة بفخامة الاخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية على تنفيذ مقررات الاستراتيجية الوطنية للطفولة والشباب .

وأشارت الى ان تشكيل لجنة برئاسة نائب رئيس الجمهورية للاشراف على تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للطفولة والشباب يعكس مدى الاهتمام الذي توليه القيادة السياسية لهذه الاستراتيجية.

وقالت الدكتورة حمد في كلمة لها امام المشاركين في ورشة العمل الخاصة بتطوير نظام المراقبة والتقييم للاستراتيجية الوطنية للطفولة والشباب التي تنظمها وزارة التخطيط والتعاون الدولي، أن الاستراتيجية الوطنية للطفولة والشباب تضمنت اكثر من « 70» بالمائة من اهداف الالفية للتنمية، منوهة بهذا الصدد بخصوصية الاستراتيجية وملامستها لاهداف الالفية .

من جهتها شددت الأمين العام للمجلس الأعلى لرعاية الطفولة والأمومة الدكتورة نفيسة حمود الجائفي على اهمية تطوير خطة المراقبة والتقييم لمستوى تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للطفولة والشباب.

ولفتت الدكتورة نفيسه الجائفي الى ضرورة توفير قاعدة بيانات معلوماتية وتطوير إطار عمل خطة المراقبة والتقييم للاستراتيجية.

تخلل فعاليات ورشة العمل التى تستمر يومين تقديم عدد من العروض التى تمحورت حول نظام المراقبة والتقييم للاستراتيجية الوطنية للطفولة والشباب وخطتها التنفيذية ومنهجية الادارة بالنتائج في المراقبة والتقييم الى جانب عرض نظام المراقبة والتقييم للخطة الخمسية الثالثة .

كما ستقف الورشة غدا امام القضايا المتصلة بمراجعة إنجاز الخطة التنفيذية والتقييم للاستراتيجية الوطنية للطفولة والشباب وخطتها التنفيذية الى جانب عرض استبيان بحث حول أنظمة المراقبة والتقييم لدي الجهات المعنية بتنفيذ الاستراتيجية .

حضر افتتاح الورشة وكيل وزارة الشباب والرياضية احمد البشاري ورئيس وحدة المراقبة والتقييم بوزارة التخطيط والتعاون الدولي علي دهاق.

وزير التربية والتعليم يكرم 134 معلماً ومعلمة

صنعاء /سبأ:

كرم مكتب التربية والتعليم والمجلس المحلي بمديرية بني الحارث بامانة العاصمة أمس 134 معلما ومعلمة من المبرزين في المدارس الحكومية و الاهلية بمناسبة عيد المعلم للعام الدراسي 2008م/ 2009م .

وفي الحفل الخطابي والتكريمي هنأ وزير التربية والتعليم الدكتور عبدالسلام الجوفي جميع التربويين في الجمهورية بمناسبة تدشين الاحتفال بيوم المعلم الذي سيتويج بالاحتفال المركزي المقرر اقامته في 15 ابريل القادم .

و قال الوزير : ما بين هذا اليوم والاحتفال المركزي ستشهد مختلف مدارس ومديريات ومحافظات الجمهورية احتفالات بيوم المعلم مربي الاجيال القائد الانسان ،مشيدا بعظمة الرسالة التي يؤديها المعلم في تربية الاجيال على الخير والمحبة والولاء لله والوطن والثورة والجمهورية والوحدة ، متمنيا لهم المزيد من التفوق في حياتهم المهنية .

من جانبه تناول مدير مكتب تربية بني الحارث علي محمد غياث الجهود التي يبذلها المعلم في تربية النشء ، مؤكدا ان تكريمه اليوم ياتي باعتباره اهم لبنة في صرح الارتقاء بالتعليم .

و في نهاية الحفل الذي تخللته فقرات فنية قدمتها زهرات و زهور عدد من مدارس المديرية وزعت الشهادات والجوائز العينية على المكرمين من المعلمين والطلاب الاوائل .

الى ذلك افتتح وزير التربية والتعليم المعرض السنوي الخامس للوسائل التعليمية والانشطة المدرسية الذي ينظمه مكتب التربية بالمديرية .

و عبر الوزير في اثناء طوافه باقسام المعرض عن اعجابه بما شاهده من مجسمات و نماذج تعليمية تبرز ابداعات المعلمين والطلاب .

في حفل تخرج 30طالبة من مشروع دبلوم السكرتارية التنفيذية

إبراهيم حجري: الوزارة تولي تعليم الفتاة اهتماماً كبيراً تنفيذاً للبرنامج الانتخابي للرئيس

صنعاء /سبأ:

قال وزير التعليم الفني والتدريب المهني الدكتور إبراهيم عمر حجري « أن الوزارة استحدثت خلال الفترة الأخيرة خمس مؤسسات تدريبية، وفتحت تخصصات وبرامج جديدة خاصة بتعليم الفتاة وتتناسب مع ميولها ورغباتها في مؤسسات التعليم الفني في مختلف المحافظات».

وأشار الوزير خلال حضوره أمس في صنعاء حفل تخرج 30 طالبة من الدفعة الأولى لمشروع دبلوم السكرتارية التنفيذية (إدارة المكاتب) من معهد إمباكت التنموي للفتيات التابع لمؤسسة أثر للتنمية إلى أن الوزارة تولي إهتماما كبيراً بتعليم الفتاة وتنفيذ ما تضمنه البرنامج الإنتخابي لفخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية الذي يشجع الفتاة على الإلتحاق بمؤسسات التعليم والفني والمهني .

ولفت إلى أهمية تعليم الفتاة وإكسابها المعارف والمهارات العملية والنظرية التي تمكنها من المشاركة في مواقع العمل والإنتاج وفقاً للتقنيات الحديثة والمواكبة لمتطلبات واحتياجات سوق العمل المهنية والتقنية وفي مختلف التخصصات .

وأشاد الوزير بالجهود الذي يبذلها معهد إمباكت وكذا بإسهامات السفارة الهولندية ومجموعة طلال أبو غزالة في دعم إنجاح مشروع الدفعة الأولى للسكرتارية التنفيذية المعتمدة دولياً من جامعة كامبردج البريطانية والمواكبة للتطورات والتقنيات الحديثة .

ودعا المؤسسات والشركات في القطاع الخاص إلى إتاحة الفرصة للمرأة وتوفير فرص عمل للخريجات للإلتحاق بسوق العمل وفقاً لمبدأ الشراكة المجتمعية وبما من شأنه الدفع بعملية التنمية الشاملة في اليمن.

من جانبه أستعرض المدير التنفيذي لمعهد إمباكت التنموي للفتيات بشرى إسحاق ومسئول مجموعة طلال أبو غزالة لمهارات تقنية المعلومات رامي غزالة، أهداف وبرامج الدبلوم الذي استمر 8 أشهر، وسعيه في إكساب المشاركات جملة من المهارات الأساسية في تقنية المعلومات بالإضافة إلى تدريبهن تدريبا متكاملاً في مجال بناء القدرات الإدارية والذاتية ما يتيح لهن فرصة الحصول على وظائف تتفق مع طموحاتهن .

وأشارا إلى أن نحو 50 في المائة من خريجات المعهد قد توفر لهن حاليا فرص الإلتحاق بسوق العمل .

وألقت نائب السفير الهولندي بصنعاء السيدة / إلفان بان / كلمة أشادت فيها بنجاح المشروع التنموي الأول للفتيات واكسابهن مهارات ومعارف تمكنهن في المشاركة السياسية والاقتصادية والمجتمعية والالتحاق بسوق العمل .

وقالت «إن دعم النساء في اليمن يتطلب الوقوف جميعاً مع منظمات مجتمع مدني وحكومة ومانحين لتشجيع الفتاة على التعليم والإلتحاق بسوق العمل» .. مثمنة جهود الحكومة اليمنية في دعم وتمكين المرأة سياسياً واجتماعياً وثقافياً واقتصادياً في مختلف المجالات والقطاعات .

كما ألقيت كلمة عن الخريجات من قبل الطالبة أمل اليوسفي ثمنت فيها جهود كل من ساهم في انجاح دبلوم السكرتارية التنفيذية الأول ..مستعرضة الحصيلة المعلوماتية التي خرجن بها في مجال تقنية المعلومات وانظمة إدارة المكاتب في المؤسسات الحكومة والخاصة .

حضر الحفل وكيل وزارة التعليم الفني والتدريب المهني لقطاع المعايير والجودة إبتهاج الكمال وعدده من ممثلي القطاع الخاص اعضاء السفارة الهولندية بصنعاء.

بدء عملية تسجيل وحصر اللاجئين الصوماليين في اليمن وتزويدهم بوثائق وبطائق هوية موحدة

نائب وزير الخارجية : افتتاح مركز تسجيل اللاجئين ثمرة لتعاون الحكومة اليمنية والمجتمع الدولي ندعو إلى تقديم الدعم الفني والمادي للدول المستقبلة للاجئين ومنها اليمن

صنعاء /سبأ:

شرع المركز الدائم الجديد لتسجيل اللاجئين الصوماليين بمقر مصلحة الجوازات والهجرة بصنعاء في عملية تسجيل اللاجئين الصوماليين في اليمن وتزويدهم بوثائق لجوء وبطائق هوية موحدة.

ويهدف المركز والمراكز الأخرى التي سيتم افتتاحها لاحقاً في بقية المحافظات إلى حصر كافة اللاجئين الصوماليين في اليمن وتوحيد الإحصائيات بين الحكومة اليمنية والمفوضية السامية بعد تضاربها إذ تقدر الأولى عددهم بأكثر من 700 ألف فيما تقول المفوضية إن العدد لا يتجاوز 146 ألف لاجئ.

ممثلة المفوضية السامية للاجئين : افتتاح التسجيل وتقديم الوثائق للاجئين دليل على التزام الحكومة اليمنية بتطبيق القانون الدولي

وتمثل عملية التسجيل وما يصاحبها من إصدار وثيقة هوية لجميع اللاجئين دون تمييز واحدة من المهام الأساسية لهذه المراكز.

وبحسب المفوضية فإنه سيتم افتتاح مركز أخر في عدن خلال الأسبوعين القادمين وإرسال فرق متنقلة إلى المحافظات لتسجيل اللاجئين الصوماليين خلال الفترة القادمة بدعم من الاتحاد الأوروبي.

وتقول المفوضية إن القيام بعملية التسجيل بهذه الطريقة سيضمن أن كافة الصوماليين في أنحاء البلاد لن يغادروا المحافظات التي يقيمون فيها لتسجيل أنفسهم, بل أن عملية التسجيل هي التي ستأتي إليهم.

وتؤكد إن المركز الدائم سيعمل على تعزيز الشراكة بين الجانب الحكومي و المجتمع الدولي بالإضافة إلى الالتزام المتبادل لحماية حقوق اللاجئين خاصة وأنه لم يكن لدى الصوماليين قبل افتتاح المركز وثائق رسمية صحيحة في اليمن.

كما تؤكد أن عملية التسجيل للاجئين الصوماليين و نيلهم وثائق هوية ستعزز وسائل الحماية لهم وتمتعهم بالحقوق الأساسية في الحصول على الغذاء والرعاية الصحية والتعليم وتعزيز حرية التنقل.

وسيساعد المركز وفقا للمفوضية على تحديد المجموعات والأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة والحفاظ على وحدة الأسرة وجمع شمل الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين مع أسرهم,فضلا عن التعرف على مشاكل الحماية والمخاطر التي يواجهها الأفراد ,ومساعدة المفوضية والحكومة اليمنية لإيجاد حلول دائمة للاجئين بما فيه اعادة التوطين.

نائب وزير الخارجية الدكتور علي مثنى أكد أن افتتاح هذا المركز كأول مركز دائم في اليمن لتسجيل اللاجئين يأتي ثمرة للتعاون المشترك بين الحكومة اليمنية والمجتمع الدولي ممثلا بمفوضية اللاجئين والاتحاد الأوروبي.

وأعرب عن أمله في أن يسهم هذا المركز والمراكز التي سيتم افتتاحها في عدن و4 محافظات ساحلية أخرى في حماية اللاجئين من عمليات الملاحقة وكذا وضع السياسات والبرامج والدعم للاجئين من المجتمع الدولي وفقاً لقاعدة معلومات وبيانات واقعية.

ودعا نائب وزير الخارجية المجتمع الدولي لإعطاء المزيد من الاهتمام بقضية اللاجئين الصوماليين من خلال تقديم الدعم السياسي والفني للحكومة الصومالية الجديدة حتى تتمكن من فرض الأمن والاستقرار في الصومال..منوهاً بهذا الصدد إلى أن الاستقرار في الصومال سيسهم في تقليل تدفق اللاجئين والقضاء على ظاهرة القرصنة البحرية قبالة السواحل الصومالية.

وأشار الدكتور علي مثنى إلى ضرورة تقديم الدعم الفني والمادي للدول المستقبلة للاجئين ومنها اليمن كون استضافة اللاجئين يزيد من الأعباء على الدول وخصوصاً في ظل الأزمة المالية العالمية والمشاكل الاقتصادية.

وأشاد بجهود المفوضية السامية للاجئين والاتحاد الأوربي واللجنة الوطنية لشؤون اللاجئين في تأهيل الكوادر وتقديم الدعم لعملية التسجيل وإنشاء هذه المراكز.

ممثلة المفوضية السامية للاجئين في اليمن كلير بورجوا اعتبرت افتتاح التسجيل في هذا المركز وتقديم هذه الوثيقة للاجئين دليل على التزام الحكومة اليمنية والوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي وفقاً لاتفاقيات اللاجئين لعام 1951م وعلى بروتوكولاتها لعام 1967م على وجه التحديد حيث أن اليمن هي الدولة الوحيدة الموقعة عليها في شبه الجزيرة العربية.

وأشارت إلى أن المعلومات التي يمكن استخلاصها من تحليل عملية التسجيل ستحدد المناطق التي يأتي منها اللاجئون ومدة إقامتهم في اليمن ومهاراتهم المهنية وكل هذه المعلومات ستساعد في إدارة تدفقات المهاجرين على حد سواء إلى ومن اليمن فضلاً عن تتبع اللاجئين أثناء عملية الإعادة إلى الوطن.

وقالت « إن عملية التسجيل هذه لها تاريخ طويل ففي عام 2003م ومرة أخرى في عام 2005م سافر على مرحلتين متتاليتين فرق متنقلة من الحكومة والمفوضية في أنحاء البلاد لتسجيل اللاجئين ونظراً للتنقل وطبيعة العمل الخاصة لهذه الفرق لم يتمكن جميع اللاجئين من تجديد بطاقاتهم وتصحيح وضعهم المدني لذلك وافقت الحكومة اليمنية على التوقيع على مذكرة تفاهم مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشئون اللاجئين لإقامة مراكز دائمة في اليمن».

من جهته أكد نائب الممثل المقيم للمفوضية في اليمن نبيل عثمان بأن الحكومة اليمنية قدمت المبنى الخاص بالمركز بينما قامت المفوضية بتجهيز المكاتب بكافة التجهيزات الخاصة بعملية التسجيل وتدريب الكوادر على عملية التسجيل وتقديم الحوافز المالية لهم.

وبدورها أكدت ممثلة بعثة الاتحاد الأوروبي في صنعاء ماري هوفرز اهتمام الاتحاد الأوروبي بمشكلة اللجوء وطالبي الهجرة في اليمن وأدرجت ذلك في برامجها لمساعدة اليمن مبينة تقديم المفوضية الاوروبية سبعة ملايين يورو لمساعدة اللاجئين والعمليات الإنسانية في اليمن.

وأشادت المسؤولة الأوروبية بالجهود التي تبذلها الحكومة اليمنية والمفوضية السامية لمساعدة اللاجئين.

ودعت إلى ضرورة القيام بعملية تحليل للتسجيل لمعرفة وتحديد نوعية تدفق اللاجئين ومناطق تواجدهم وتطوير آليات لمساعدة اللاجئين والاستفادة من خبراتهم في سوق العمل.

جدير بالذكر أن اليمن هي الدولة الوحيدة في شبه الجزيرة العربية التي وقعت عام 1987م على اتفاقية اللاجئين لعام 1951م ,وتبنت سياسة الباب المفتوح لاستقبال اللاجئين الصوماليين وأعطت حقهم في اللجوء بالإجماع بينما تخضع الجنسيات الأخرى لإجراءات تحديد حق اللجوء.

و قد أعادت المفوضية السامية لشئون اللاجئين مجددا أعمالها في اليمن عام 1992م استجابة للتزايد المستمر في عدد اللاجئين الصوماليين.

وتواجه اليمن التي تعتبر منذ القدم ملاذا للكثير من الصوماليين والأفارقة الهاربين من الصراعات والحروب بسبب موقعها الجغرافي تحديات خاصة بسبب تزايد أعداد اللاجئين والمهاجرين إليها.

وتقدر المفوضية السامية عدد اللاجئين الواصلين إلى الشواطئ اليمنية في 2008م بحوالي 50 ألف وافد وبنسبة زيادة 70 في المائة عن العام السابق.

نائب وزير الخارجية د/ علي مثنى

كلير بورجوا

ماري هوفرز